الأمم المتحدة

A/70/272

الجمعية العامة

Distr.: General
4 August 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ٥٤ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ تلقيتها من السيد بيير كراينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، عرَض فيها تقريرا خاصا مقدَّما عملا بالفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) (انظر المرفق).

وفي ذلك التقرير الخاص، الذي يركز على الأزمة المالية التي تعاني منها الأونروا، عرض المفوض العام الأبعاد الهائلة للعجز المالي والجهود المبذولة لضمان توفير التمويل اللازم والتدابير المتّخذة للحفاظ على الخدمات الحيوية التي تقدمها الأونروا. ويُختَتَم هذا التقرير بعدد من المقترحات المقدَّمة للدول الأعضاء والدول المراقبة والهيئات المعنية.

وتمت الإشارة في التقرير إلى أنه حتى ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، كانت الأونروا تفتقر للمبالغ المالية اللازمة لفتح المدارس التابعة لها التي يفوق عددها ٦٨٥ مدرسة والتي يدرس فيها نحو ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني من الفتيان والفتيات في مواقع عملها الخمسة، ولفتح مراكز التدريب المهني الثمانية التابعة لها، التي توفر التدريب لنحو ٧ ٠٠٠ فرد من الشباب. وإذا لم يتم تمويل العجز في الميزانية الأساسية للصندوق العام بالكامل بحلول منتصف شهر آب/أغسطس، قد تُجبر الأزمة المالية على تعليق البرنامج التعليمي للأونروا ذي الأهمية البالغة.

* A/70/150.

060815 060815 15-13155 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ونظرا إلى استمرار الوضع المالي الحرج الذي تشهده الأونروا، طلب المفوض العام عقد دورة استثنائية للجنة الاستشارية في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأثناء تلك الدورة الاستثنائية، أعرب الأعضاء في اللجنة والمراقبون، ولا سيما الحكومات المضيفة، عن الكثير من القلق والتحفظات بشأن احتمال التأخير في بدء السنة الدراسية، مشيرة إلى أثر ذلك المرجَّح على الأمن والاستقرار في تلك البلدان وفي المنطقة، وكذلك على التلاميذ والموظفين وعلى أسرهم.

وأود أن أعرب عما يساورني من قلق بالغ من الحالة المالية التي تواجهها الأونروا ومن العواقب الإنسانية والسياسية والأمنية التي ستترتب عن ذلك في حالة عدم توفير موارد مالية كافية ومستدامة لسنة ٢٠١٥ وما بعدها. وأود أن أشدد على أنه في هذه الفترة التي تتفاقم فيها حدة الأزمات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من الضروري أن تحصل الأونروا، وهي إحدى ركائز الاستقرار بالنسبة للاجئين الفلسطينيين المسجَّلين الذين يبلغ عددهم نحو ٥ ملايين لاجئ، على الموارد اللازمة لتمكينها من مواصلة تقديم الخدمات لهذه الفئة المستضعفة من السكان عملا بالولاية التي كلّفتها بها الجمعية العامة.

وأود أن أؤكد دعمي التام للمقترحات التي قدمها المفوض العام ليكفل إيلاء الاهتمام فورا لخطورة الحالة الناجمة عن العجز المالي غير المسبوق الذي شهدته الأونروا في عام ٢٠١٥، وللقيام على وجه السرعة بمعالجة المشاكل المالية المزمنة التي ستتم مواجهتها في عام ٢٠١٦ وما بعده.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

يشرفني أن أقدم تقريرا خاصا، مؤرخا ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، عن الأزمة المالية التي تؤثر على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، عملا بالفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د -٤).

وأرجو ممتنا إطلاع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء والدول المراقبة على نحو عاجل على التقرير الخاص.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للدعم القوي الذي تجده الوكالة من الأمين العام، ونائب الأمين العام، وموظفي المكتب التنفيذي للأمين العام.

(توقيع) بيير كراينبول

المفوض العام

التقرير الخاص للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن الأزمة المالية التي تواجه الوكالة

٣ آب/أغسطس ٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - يواجه اللاجئون الفلسطينيون وقتا من أكثر الأوقات حرجا في تاريخهم، في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني بشكل متزايد من عدم الاستقرار. وتواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أخطر أزمة مالية منذ تأسيسها في عام ١٩٤٩. وتسبب هاتان الحقيقتان ضغوطا هائلة على الوكالة وقدرتها على الوفاء بالمسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتقها.

٢ - وتشهد الأونروا عجزا قدره ١٠١ مليون دولار في ميزانيتها الأساسية، الصندوق العام، التي تُمَوَّل بقدر كبير من التبرعات[(١)]. واتخذت الوكالة تدابير لضمان تقديم الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والإغاثة والصرف الصحي حتى نهاية عام ٢٠١٥ لحماية الصحة العامة وضمان سلامة اللاجئين الفلسطينيين والمجتمعات المضيفة. وحتى ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، ظلت الأونروا تفتقر إلى الأموال لفتح المدارس التابعة لها والتي يربو عددها عن ٦٨٥ مدرسة توفر التعليم لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ من الفتيان والفتيات من اللاجئين الفلسطينيين في ميادين عملياتها الخمسة، ولثمانية مراكز تدريب مهني توفر التدريب لنحو ٧ ٠٠٠ من الشباب. وما لم يتم تمويل العجز في أموال ميزانية الصندوق العام الأساسية بالكامل بحلول منتصف آب/أغسطس، فإن الأزمة المالية قد تجبر الأونروا على تعليق برنامجها التعليمي الذي يشكل معلما هاما. ودون الحصول على تمويل مضمون، تفتقر الوكالة إلى القدرة على دفع مرتبات المدرسين وتغطية النفقات المرتبطة بتشغيل ٦٨٥ مدرسة. وسيؤثر ذلك بصورة مباشرة على اللاجئين والمجتمعات المضيفة في كل من الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وغزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وزهاء ٢٢ ٠٠٠ موظف لن يتلقوا أجورهم أثناء تعليق البرنامج، فضلا عن الأسر الممتدة التي يمدون لها يد العون في ظروفها الصعبة. علاوة على ذلك، من شأن تعليق برنامج التعليم أن يعيق تمتع الأطفال بحقهم في

(١) أُبلغ هذا الرقم إلى اللجنة الاستشارية، وهو عرضة لتعديلات مستمرة للإعراب عن تحركات الصرف الأجنبي وتحويل أي تبرعات معلنة إلى مساهمات نقدية أو التزامات ثابتة، في جملة أمور.

التعليم وتعريض الضعفاء من الأطفال والشباب إلى مخاطر إضافية يمكن أن تسهم في زعزعة الاستقرار في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط اضطرابات هائلة؛ وقد أعربت الدول المضيفة جميعها عن القلق إزاء هذا السيناريو.

٣ - وفي هذا التقرير الخاص، يبين المفوض العام الأبعاد المأساوية للعجز في التمويل، والجهود المبذولة من أجل ضمان التمويل، والتدابير المتخذة للحفاظ على الخدمات الحاسمة الأهمية التي تقدمها الأونروا. ويختتم التقرير بعدد من المقترحات للدول الأعضاء والدول المراقبة والأجهزة الملائمة.

ثانيا - التمويل

٤ - مددت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٦/٦٨، ولاية الوكالة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وما فتئت الجمعية تحث جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية على دعم الأعمال القيمة والضرورية التي تضطلع بها الوكالة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات، من خلال تقديم مساهماتها للوكالة أو زيادة تلك المساهمات بهدف التصدي للقيود المالية الخطيرة والنقص في التمويل اللذين يؤثران على ميزانية الصندوق العام الأساسية للوكالة، وتلاحظ في الوقت ذاته أن الاحتياجات المالية قد تفاقمت بسبب النزاعات وعدم الاستقرار والحالة الإنسانية المتدهورة محليا (انظر، على سبيل المثال، القرار ٨٨/٦٩).

٥ - ويأتي أكثر من ٩٧ في المائة من إيرادات الأونروا من التبرعات التي تقدم من خلال ثلاث بوابات للتمويل: موارد الصندوق العام الأساسية، التي تغطي تكاليف تقديم الخدمات الأساسية مباشرة إلى اللاجئين الفلسطينيين المسجلين الذين يبلغ عددهم ٥ ملايين لاجئ؛ وميزانية للمشاريع، تسعى الأونروا من خلالها إلى تلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية فضلا عن تقديم المساعدة التقنية والقيام بأنشطة الرصد والتقييم؛ ونداءات الطوارئ للتصدي للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن (انظر أيضا الوثيقة A/68/13/Add.1).

٦ - ورغم التقدم الكبير الذي أحرزته الأونروا في توسيع وتعميق قاعدة الجهات المانحة من خلال استراتيجيتها لتعبئة الموارد والتبرعات السخية المقدمة، فقد انخفض التمويل كثيرا عن الاحتياجات المتراكمة التي تتزايد مع مرور السنوات. ويلاحظ المفوض العام أن بعض الجهات المانحة زادت مساهماتها المقدمة إلى المشاريع الأساسية زيادة كبيرة، في حين ظل الصندوق العام يشهد نقصا في التمويل؛ والموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للمشاريع

ونداءات الطوارئ ليست متاحة لتغطية العجز في الصندوق العام. وفي الوقت نفسه، تزايد الضغط على الصندوق العام نتيجة للزيادة في الإنفاق التي اقتضتها الاحتياجات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومطالب المانحين في مجالات الرقابة الداخلية، والإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر في المؤسسات، وتخطيط الموارد في المؤسسات، وإقامة العدل، والسلامة والأمن. وخلال السنوات الثلاث الماضية، شكل ذلك نحو ٤٨,٢ مليون دولار في شكل نفقات إضافية من الصندوق العام، رغم المساهمة المتوقعة نتيجة لذلك في كفاءة الوكالة وفعاليتها والتنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين. ومع أنه كان للأونروا في عام ٢٠١٠ رصيد نقدي يبلغ متوسطه نحو ٨٠ مليون دولار، فقد أصبحت تعمل بدون رأسمال متداول تقريبا منذ عام ٢٠١٢. وفي كل سنة على مدى السنوات الثلاث الماضية، تعين على الأونروا أن تعلق المدفوعات إلى الدائنين بصورة مؤقتة نظرا لنقص النقدية، الأمر الذي يحد من ثقة الموردين ويعرض الوكالة لمخاطر قانونية ومالية متزايدة. وفي نهاية عام ٢٠١٤، عُلقت مدفوعات لدائنين بمبلغ قدره ٧,٥ ملايين دولار، ورُحلت إلى أوائل عام ٢٠١٥. علاوة على ذلك، في كل سنة طوال السنوات الخمس الماضية، تعين على الوكالة البحث عن سُلف من المانحين لموارد الصندوق العام الأساسية من السنة التالية، الأمر الذي أدى بصورة مباشرة أيضا إلى زيادة العجز في السنوات التالية.

٧ - وعلى الرغم من أن الوكالة واجهت أزمات مالية في الماضي، فإن الأزمة التي تشهدها اليوم هي الأخطر من أي وقت مضى، وهي ما أفضت إليه الأحوال المالية المتدهورة على مدى عدة سنوات. وهي أزمة لا تؤثر في الأنشطة البرنامجية الأساسية مثل التعليم وحسب، بل أيضا في أنشطة نداءات الطوارئ ومشاريعها، التي تمول جميعها من خلال التبرعات بقدر كبير. وتواجه الوكالة نقصا في تمويل الصندوق العام للأنشطة البرنامجية الأساسية لعام ٢٠١٥ بما قدره ١٠١ مليون دولار. وبالنظر إلى القوة العاملة للوكالة التي يكاد قوامها يصل إلى ٣٠ ٠٠٠ من الموظفين، جميعهم تقريبا من اللاجئين الفلسطينيين، الذين يشغلون نحو ١ ١٣٥ مكان عمل في ميادين عملياتها الخمسة، والاحتياجات الشهرية من التدفقات النقدية التي تبلغ قرابة ٤٧ مليون دولار لتغطية تكاليف المعلمين والأطباء والمرشدين الاجتماعيين وسائر الموظفين، فإنها لا يمكنها دفع رواتب موظفيها بالكامل وتغطية جميع أنشطتها للفترة المتبقية من عام ٢٠١٥.

٨ - وتقدر الوكالة أنها ستحتاج، لمواصلة تقديم خدماتها الأساسية بمستوياتها الحالية والوفاء بتعهداتها والتزاماتها، الأموال اللازمة لتغطية تكاليف ما يلي:

(أ) العجز في تمويل ميزانية موارد الصندوق العام الأساسية لعام ٢٠١٥، المقدر بمبلغ ١٠١ مليون دولار (وهو ما يمثل قوائم مرتبات القوة العاملة في برنامج التعليم والتكاليف التشغيلية لمدارس عددها ٦٨٥ مدرسة لمدة أربعة أشهر)؛

(ب) العجز في تمويل ميزانية موارد الصندوق العام الأساسية في السنوات التالية، التي تقدر حاليا بمبلغ ١٣٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٦؛

(ج) إنشاء رأسمال متداول قدره ١٧١ مليون دولار بصفته الحد الأدنى من الاحتياجات التشغيلية والإدارية لمالية الوكالة، أي ما يعادل متوسط نفقات ثلاثة أشهر.

ثالثا - التدابير المتخذة والتي يجري النظر في اتخاذها

٩ - حافظت الأونروا لوقت طويل على درجة عالية من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. والتكلفة السنوية لكل تلميذ في مدارسها أقل من ١٤ في المائة من تلك التي تنفق على الأطفال في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلى نحو مماثل، يقل متوسط إنفاق الوكالة السنوي على الرعاية الصحية لكل فرد عن ١ في المائة من نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والموظفون الفلسطينيون العاملون في الوكالة والمعينون محليا يعملون بجداول المرتبات الخاصة بالوكالة، والتي هي أقل بكثير من أجور الموظفين الوطنيين الذين يؤدون مهام مماثلة في سائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وفي الوقت نفسه، حققت الوكالة مستويات عالية من التنمية البشرية بين اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات، حسب مقاييس المؤشرات الرئيسية لمحو الأمية، والالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي، والتكافؤ بين الجنسين، وصحة الأم والطفل. وتمت المحافظة على تلك الإنجازات إلى حد كبير في منطقة تتسم بنزاعات محتدمة طال أمدها في الأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية. والقوة العاملة والهياكل الأساسية للوكالة، التي تمول في المقام الأول من الموارد الأساسية للصندوق العام، هي التي مكنتها من أن تصبح واحدة من أكثر الجهات المستجيبة فعالية في منظومة الأمم المتحدة في سياق أزمات سريعة الاندلاع، بما في ذلك الأزمات في غزة والجمهورية العربية السورية ولبنان، في السنوات الأخيرة.

١٠ - وقد وضعت الأونروا، بالتشاور مع الدول المضيفة والجهات المانحة الرئيسية، استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ ستمكنها من أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وهي تقدم خدمات أساسية عالية الجودة، وأن تصبح بالتالي أكثر

قدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين بالموارد المتاحة لها. ولقيت الاستراتيجية الترحيب من اللجنة الاستشارية للوكالة في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١١ - وفي شهر حزيران/يونيه، رغم ما تتسم به الوكالة من فعالية من حيث الكفاءة والتكلفة ورغم التزاماتها الاستراتيجية المقبلة، فقد وضعت، في ضوء توقعاتها المالية لعام ٢٠١٥، سلسلة من التدابير القاسية لتخفيض التكاليف، وبدأت في تنفيذها، مع السعي إلى الحفاظ على الخدمات الأساسية التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين. وفي ذلك الصدد:

(أ) يشكل التعليم أكثر من ٦٠ في المائة من الميزانية الأساسية للوكالة. وللمساعدة على سد العجز، نظرت الوكالة في الخيارات الممكنة لتخصيص المعلمين، وتعديل نسب التلاميذ، في مدارسها التي يبلغ عددها ٦٨٥ مدرسة. وبعد بذل جهود ترمي إلى الحد من عدد الأطفال في أي صف، تنظر الوكالة في إعادة العمل بالرقم التخطيطي البالغ ٥٠ تلميذا في كل صف. وطوال أكثر من ٣٠ عاما، احتفظت الوكالة بذلك الرقم التخطيطي، إلا أنها لم تقم بإنفاذه، بوصفه النقطة التي يتعين عندها تقسيم التلاميذ على أكثر من صف. ومن شأن إنفاذ هذا الرقم التخطيطي أن يخفض عدد المدرسين اللازمين لتشغيل مدارس الوكالة، بل وأن يؤثر أيضا على نوعية التعليم المتاح وتقويض الاستثمارات السابقة. ويلاحظ المفوض العام أن الوكالة تشغل بالفعل بعض الصفوف الدراسية بـ ٥٠ تلميذا في الصف الواحد، وهي تنظر في تدابير لمنع الزيادة إلى أكثر من ٤٥ تلميذا في الصف الواحد مع السعي في الوقت نفسه إلى الحد من التكاليف؛

(ب) في ١٤ أيار/مايو، قامت الوكالة بتجميد تعيين الموظفين الممولين من الصندوق العام حتى إشعار آخر. وتعمل الإدارة على تحديد الوظائف الشاغرة غير الحاسمة الأهمية (أي تلك التي لا تقدم خدمات مباشرة للاجئين الفلسطينيين) بهدف تخفيض تلك الوظائف؛

(ج) وبدأت الوكالة العمل بسياسة جديدة تقوم على إنهاء الخدمة طوعا بشكل استثنائي لموظفي المناطق في شهر حزيران/يونيه، وهو ما يتيح للموظفين المستحقين فرصة الاستفادة من استحقاقات معينة مقابل إنهاء خدمتهم في الوكالة طوعا. وإذا تمت الموافقة على هذه السياسة، سيتم حينئذ استعراض كل وظيفة شاغرة لتحديد ما إذا كان ينبغي الإبقاء عليها؛

(د) ويطرح المفوض العام، في إطار السلطة العامة المسندة إليه فيما يتعلق بتعديل النظام الإداري لموظفي الأونروا بما يتسق مع النظام الأساسي لموظفي الأونروا، بندا جديدا

يتعلق بالموظفين المحليين والدوليين يجيز له القيام، بمبادرة منه، بوضع الموظف المحلي أو الدولي المعني في إجازة استثنائية بدون مرتب إذا تعين وقف العمليات؛

(هـ) وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أعلنت الوكالة أن ٨٥ في المائة من عددها الكلي من الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الدوليين البالغ عددهم حوالي ١٣٠ فردا ستنتهي خدمتهم على مراحل تستمر إلى غاية نهاية أيلول/سبتمبر. وحيث أن هؤلاء يمثلون نحو ٢٥ في المائة تقريبا من مجموع عدد الموظفين الدوليين الذين تستخدمهم الأونروا، فسيؤثر هذا التخفيض على الطابع الدولي للوكالة؛

(و) ومنذ عام ٢٠١٢، قامت الوكالة بتنفيذ طائفة من التدابير التقشفية، منها تعليق سفر جميع الموظفين تقريبا في مهام رسمية في درجة رجال الأعمال إلى خارج مقر العمل، وفرض قيود على استخدام أماكن غير المنشآت التابعة للوكالة للاضطلاع بأنشطة الوكالة، وتقييد السفر إلى البعثات الأساسية، وخفض نفقات أنشطة التدريب والخدمات الاستشارية التقديرية، وتنفيذ تخفيضات في الميزانية لدى رصد الميزانيات للإدارات.

١٢ - وفي السنوات الأخيرة وعلى مدى عام ٢٠١٤، واصل المفوض العام تقديم إحاطات إلى الجهات المانحة والحكومات المضيفة بشأن التحديات المالية التي تواجه الوكالة، وحذر من اتساع نطاق العجز. وأطلعت الأونروا أعضاء اللجنة الاستشارية شهريا على مستجدات الحالة المالية للوكالة، وقدم مدير الشؤون المالية بانتظام عروضا خلال اجتماعات اللجنة. وأسدى أعضاء اللجنة والمراقبين فيها بدورهم المشورة بشأن معالجة الحالة المالية. ووجه الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا النظر بانتظام إلى الحالة المالية الحرجة للوكالة في تقاريره السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة. وخلال دورة عادية للجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، تناول المفوض العام بالوصف استراتيجية الوكالة الرامية إلى التصدي لبعض الأبعاد الهيكلية للحالة المالية. وتسعى الاستراتيجية أساسا إلى جعل مستوى التبرعات مستقرا وحيثما أمكن زيادتها، وإلى التواصل مع الشركاء الجدد من أجل الحصول على تمويل جديد واتخاذ تدابير (التزامات إدارية) لمعالجة بعض المشاكل المالية.

١٣ - وخلال آخر دورة عادية للجنة الاستشارية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أبلغ المفوض العام اللجنة بوجود العجز في التمويل وقدم إيضاحات بشأن ما اتخذ من تدابير تقشفية. وذكر أنه بسبب العجز الذي يشهده الصندوق العام، لن تتمكن الوكالة من دفع رواتب موظفيها بالكامل ومن تغطية جميع الأنشطة بعد أيلول/سبتمبر.

١٤ - وفي ظل هذا الوضع وبغرض التشاور مع المجتمع الدولي وإشراكه على نحو تام، أحاط المفوض العام ممثلي الجهات المانحة والدول المضيفة علما بخطورة وتدهور الحالة المالية

في مناسبات عديدة، بما في ذلك خلال المؤتمر الذي نظمته الأونروا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين لإنشائها وعقد في نيويورك في حزيران/يونيه. وأبرز كل من الأمين العام والمفوض العام ضرورة دعم عمل الأونروا على سبيل الاستعجال ودعيا إلى أن تتعبأ الدول الأعضاء من أجل مساعدة الوكالة على معالجة حالتها المالية. ويلاحظ في الموجز الذي أعده رئيس المؤتمر بأن المشاركين أعربوا عن القلق البالغ إزاء التفاوت المتزايد فيما بين احتياجات اللاجئين الفلسطينيين والموارد المتاحة للوكالة التي لم يسو بعد نقص التمويل الهيكلي الذي تعاني منه ويتجسد في تواتر واستفحال أوجه العجز في الميزانية الأساسية (انظر A/69/925). ويعرب المفوض العام عن عميق امتنانه للدعم المقدم من الأمين العام ونائب الأمين العام، بما في ذلك من خلال الاتصالات المباشرة الرفيعة المستوى مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال الجزء الأخير من تموز/يوليه.

١٥ - وفي ظل استمرار الحالة المالية الحرجة للأونروا، طلب المفوض العام عقد دورة استثنائية للجنة الاستشارية في ٢٦ تموز/يوليه. وخلال هذه الدورة الاستثنائية، أطلع المفوض اللجنة على مستجدات العجز الحاد في التمويل والتدابير التي اتخذتها الوكالة للتصدي له. وعرض نسخة من مشروع هذا التقرير الخاص على اللجنة، وأكد من جديد أنه دون سد عجز الصندوق العام البالغ ١٠١ مليون دولار بالكامل، لن تكون الوكالة في وضع يمكنها من بدء السنة الدراسية في حينها (مقرر أواخر آب/أغسطس ٢٠١٥).

١٦ - وفي الدورة الاستثنائية، أعرب أعضاء اللجنة والمراقبون فيها، وعلى وجه الخصوص الحكومات المضيفة، عن بالغ القلق وأبدوا تحفظاتهم إزاء التأخير المحتمل في بدء السنة الدراسية، وأشاروا إلى الأثر الذي يحتمل أن يخلفه ذلك على الأمن والاستقرار في البلدان وفي المنطقة، وعلى التلاميذ والموظفين وأسرهم. ورحب الأعضاء والمراقبون بمشروع التقرير الخاص؛ وروعي ما قدموه من مشورة وأبدوه من ملاحظات في هذا التقرير الخاص. وأعربوا عن دعمهم القوي لولاية الوكالة، وأبدوا جزعهم إزاء الأزمة المالية واستعدادهم لمساعدة الوكالة في استكشاف تدابير تكفل تمويلا أكثر استدامة لعملياتها الأساسية الممولة من ميزانية الصندوق العام. وفي حين أشار العديد من الأعضاء والمراقبين إلى التبرعات الهامة التي كانوا قد قدموها للأونروا، لم يعلن سوى عضو واحد عن زيادة محتملة في التمويل لعام ٢٠١٥ أو لعام ٢٠١٦.

١٧ - وحتى ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥، لم تسفر مع الأسف الجهود الجبارة التي بذلتها الوكالة للتوعية بالحالة وتوفير التمويل الضروري عن ما يلزم من نتائج أو التزامات. ولن تتمكن الوكالة، في الأوضاع الحالية وفي ظل التدابير التقشفية والإدارية الصارمة سوى من

مواصلة خدماتها الحيوية، وحماية أشد فئات اللاجئين ضعفا من المشاق العسيرة، أو الحفاظ على الصحة والسلامة العامة حتى نهاية عام ٢٠١٥. وتشمل هذه الخدمات برنامج الوكالة الصحي، والمساعدة التي تقدمها للأسر الفقيرة من خلال برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية، وأنشطة الصرف الصحي والأنشطة الطارئة المتوفر تمويلها لدى الوكالة. غير أن ذلك لا يشمل نظام الأونروا للدراسة والتدريب المهني الذي يستفيد منه نصف مليون طفل و ٠٠٠ ٧ من الشباب في الأردن ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية.

١٨ - ويعني ذلك أنه في حين سيتواصل تقديم الخدمات الممولة من الصندوق العام في مجالات الصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية والصرف الصحي، إلى جانب المساعدة الطارئة والمشاريع التي سبق تمويلها إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قد تجبر الأزمة المالية الوكالة، ما لم يتم سد عجز الصندوق العام البالغ ١٠١ مليون دولار بالكامل بحلول منتصف آب/أغسطس، على وقف خدماتها المتعلقة ببرنامج التعليم حتى يتم توفير مبلغ العجز كاملا، ويتسنى بالتالي أن تبدأ السنة الدراسية وأن تتواصل على النحو المتوقع ودون عراقيل.

١٩ - ويساور المفوض العام بالغ القلق لأن التدابير المبينة أعلاه قد يلزم اتخاذها في وقت تظل الخدمات التي تقدمها الوكالة لا غنى للاجئين الفلسطينيين عنها. والتعليم حق من حقوق الطفل ومكانته جوهرية في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وفي رؤيتها المتمثلة في توفير حياة كريمة للجميع. ومن دواعي القلق الشديد أن هذه التدابير قد يلزم اتخاذها في ظل تفاقم الأزمات في كل أنحاء الشرق الأوسط، في سياق تعتبر فيه الأونروا ركيزة الاستقرار. وتعبر أوساط اللاجئين، بما في ذلك موظفو الأونروا، عن احتجاجها على هذه التدابير وتتصاعد التوترات في ٥٨ مخيما، بينما تواصل الأونروا اتخاذ المزيد من التدابير التي يستلزمها الافتقار إلى التمويل والتخطيط لذلك. وما فتئت الجمعية العامة، لدى تجديد الولاية المسندة إلى الوكالة، تشيد بالوكالة لما تقدمه من مساعدة حيوية إلى اللاجئين الفلسطينيين ولدورها بوصفها عامل استقرار في المنطقة (انظر مثلا القرارين ٧٦/٦٨ و ٨٦/٦٩). ووجهت الجمعية العامة أيضا بانتظام النظر إلى التحديات المالية التي تواجه الوكالة وتصدت لها في عدة مناسبات، بما في ذلك من خلال القرارين ٣٣٣١ (د -٢٩) باء و ٨٩/٦٤.

٢٠ - ويلاحظ المفوض العام كذلك أن الحالة خطيرة بنفس القدر فيما يتعلق بتمويل الطوارئ. ففي الوقت الحاضر، لم يتم توفير سوى ٣٧ في المائة من التمويل المطلوب في نداء الوكالة بشأن الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، تعين على الوكالة أن

تقلص مبالغ المساعدة النقدية التي توزع على اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية الذين يعيشون في حالة ضعف شديد، ووتيرة تقديمها. وفضلا عن ذلك، لم يعد اللاجئون الفلسطينيون النازحون من الجمهورية العربية السورية في لبنان والأردن يتلقون مساعدة السكن مما يؤثر بشدة على الأسر التي ليست لديها إمكانيات تأمين المأوى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نداء الطوارئ الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٥ تم تمويله بنسبة ٤٦ في المائة. ولم يسفر نداء إعادة إعمار غزة لتوفير ٧٢٠ مليون دولار سوى عن إعلان تبرعات بمبلغ ٢٢٧ مليون دولار وردت حوالي ٧٠ في المائة منها في شكل تبرعات مالية فعلية.

رابعا - الاستنتاجات والمقترحات

٢١ - في الوقت الذي تشهد الوكالة هذه الحالة العسيرة جدا، يقف المجتمع الدولي أمام اختبار أساسي لإرادته الجماعية لإيجاد الحلول التي ستتيح للوكالة مواصلة دعم اللاجئين الفلسطينيين بفعالية كما قامت بذلك منذ ٦٥ سنة. والمسألة الموضوعة على المحك هنا تكمن في قدرة الوكالة على أن تفي على النحو الكامل بما أعاد المجتمع الدولي تأكيده من ضرورة مواصلة الوكالة لأعمالها لما فيه رفاه اللاجئين الفلسطينيين ومن أجل حمايتهم وتنميتهم البشرية ومن أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة، إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. ويتطلع اللاجئون الفلسطينيون إلى الأونروا والمجتمع الدولي من أجل توفير الحماية لهم ومساعدتهم، ولكن قدرة الوكالة على الاستجابة لاحتياجاتهم الملحة وفقا لتوقعات الجمعية العامة أضحت محدودة بشكل متزايد.

٢٢ - ويبدي اللاجئون الفلسطينيون في خضم جميع المحن والمشاق التي يواجهونها صمودا والتزاما مطردا بالتنمية البشرية بقدر ملحوظ بما يسهم في جعل الأونروا أحد أكثر برامج منظومة الأمم المتحدة فعالية، وعلى الرغم من الظروف الصعبة، عنوانا لنجاح باهر يعود الفضل فيه إلى البلدان المضيفة والجهات المانحة على حد سواء. وقد اعترف في العديد من التقييمات والدراسات المستقلة بفعالية الوكالة وبرامجها الرئيسية وبنتائجها الجيدة وإسهامها في الاستقرار الإقليمي، بما فيها التقييمات والدراسات التي أجريت مؤخرا من قبل إدارة التنمية الدولية التابعة لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي. وسيكون من قبيل الإضرار بمصداقية الأمم المتحدة أن يسمح المجتمع الدولي بأن تتأثر الأنشطة المسندة إلى الوكالة على هذا النحو الشديد، وأن تهدر عقود من الاستثمار في التنمية البشرية، في حين يمكن أن تكفل جهود خاصة تبذل من جانب المانحين والشركاء الحاليين والجدد استمرارها.

٢٣ - ومن أجل كفالة توجيه الانتباه إلى خطورة الحالة المالية الناجمة عن العجز المالي غير المسبوق لعام ٢٠١٥ الذي تشهده الوكالة حاليا، يقترح المفوض العام ما يلي:

(أ) أن يوجه هذا التقرير الخاص إلى نظر الدول الأعضاء والمراقبة والأجهزة المختصة في الأمم المتحدة؛

(ب) أن يوجه الأمين العام نداء طوارئ عاجلا يدعو إلى تمويل كامل للصندوق العام للوكالة لعام ٢٠١٥.

٢٤ - ومن أجل التصدي على وجه السرعة للمسائل المالية المزمنة التي تواجه الوكالة في عام ٢٠١٦ وما بعده، يقترح المفوض العام ما يلي:

(أ) أن يقدم تاريخ عقد مؤتمر الوكالة السنوي للإعلان عن التبرعات لعام ٢٠١٦ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حتى يوجه الانتباه أكثر إلى حجم وأثر الأزمة المالية وإلى الضرورة الملحة للتصدي لها بفعالية؛

(ب) أن تنشأ عملية، استنادا إلى مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين، لكي يواصل بنشاط استكشاف تدابير تؤدي إلى إحداث تحول حاسم في اتجاه جعل تمويل عمليات الوكالة أكثر استدامة بهدف تمكين الأونروا من أن تواصل توفير مستويات كافية من المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين وفقا للولاية المسندة إليها.

٢٥ - وليس الغرض من هذا التقرير الخاص التركيز على العجز البالغ ١٠١ مليون دولار، بل إن غرضه يتجاوز ذلك بكثير. فالأمر يتعلق بالأحرى باتخاذ خطوات حاسمة من أجل كفالة تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للتنمية البشرية وحماية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين إيجاد حل عادل ودائم لمحنتهم. فالوكالة لم يعد بإمكانها أن تواصل عملها على أساس توقعات المداخيل النقدية الشهرية.